معيار حسابات الدولة

م ح د 13: المدّخرات والخصوم المحتملة والأصول المحتملة

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى التّعريف بالمدّخرات والخصوم المحتملة والأصول المحتملة وضبط قواعد الإقرار بها وتقييمها وفقا لمبادئ المحاسبة الاستحقاقيّة وكذلك المعلومات المطلوبة في شأنها ضمن الإيضاحات.

مجال التطبيق

2. يطبّق هذا المعيار على المدّخرات والخصوم المحتملة والأصول المحتملة المدرجة بالقوائم الماليّة الفرديّة للدّولة.

المفاهيم

3. للمصطلحات الآتي ذكرها في هذا المعيار الدّلالات التّالية:

المدّخر هو خصم ذو أجل غير مؤكّد أو مبلغ غير مؤكّد.

الخصم المحتمل هو:

(أ) التزام محتمل ناتج عن أحداث سابقة لا يتأكّد وجوده إلاّ بوقوع أو عدم وقوع حدث أو عدّة أحداث مستقبليّة غير مؤكّدة لا تتحكّم الدّولة فيها كليّا، أو

(ب) التزام قائم ناتج عن أحداث سابقة لكن لم يتمّ تقييده لأنّه:

- من غير المحتمل أن يكون خروج موارد ضروريّا لانتفاء الالتزام، أو
- لا يمكن تقييم مبلغ الالتزام بصفة أمينة.

الالتزام القائم هو التزام مُلزم قانونا يمكن أن يترتّب عن أحكام قانونيّة أو ترتيبيّة أو تعاقديّة وليس للدّولة بديل واقعيّ أو لديها بديل ضئيل لتجنّبه، خلافا للالتزام المحتمل الّذي لا يتأكّد وجوده إلاّ بوقوع أو عدم وقوع حدث أو عدّة أحداث مستقبليّة غير مؤكّدة لا تتحكّم الدّولة فيها كليّا.

الأصل المحتمل هو مورد محتمل ناتج عن أحداث سابقة لا يتأكّد وجوده إلاّ بوقوع أو عدم وقوع حدث أو عدّة أحداث مستقبليّة غير مؤكّدة لا تتحكّم الدولة فيها كليّا.

تستعمل المصطلحات المعرّفة بالإطار المرجعي للمعلومة الماليّة لذوات القطاع العمومي وبمعايير حسابات الدّولة الأخرى في هذا المعيار بنفس المعنى.

المدّخرات

4. تهدف المدّخرات إلى تغطية الالتزامات القائمة النّاتجة عن أحداث سابقة والتي تكون احتماليّة خروج موارد لانتفائها ضروريّا أكبر من احتماليّة عدم خروجها على غرار:

(أ) مدّخرات لتغطية التعويضات المحتملة الناتجة عن النزاعات مع الغير،

(ب) مدّخرات لتغطية الالتزام بتفكيك وإزالة أصل ثابت مادي وإعادة الموقع إلى حالته الأصليّة،

(ت) مدّخرات لتغطية الأعباء التي ستنتج عن عمليّات أو برامج إعادة الهيكلة المتمثّلة في إعادة تنظيم جذريّة ذات تأثير هامّ على نشاط الدّولة أو على طريقة تعاطي نشاط ما،

(ث) مدّخرات لتغطية التفعيل المحتمل لضمانات الدّيون الماليّة الممنوحة من طرف الدّولة،

(ج) ومدّخرات لتغطية المبالغ المقدّرة بعنوان فوائض الأداء القابلة للاسترجاع.

قواعد الإقرار

5. يتعيّن الإقرار بمدّخر عند استيفاء الشروط التالية:
(أ) للدّولة التزام قائم ناتج عن حدث سابق،
(ب) من المحتمل أن يكون خروج موارد ضروريّا لانتفاء الالتزام،
(ت) ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصفة أمينة.

قواعد التقييم

التقييم الأوّلي

6. يجب أن يوافق مبلغ المدّخرات أفضل تقدير للمبالغ الضروريّة لانتفاء الالتزام القائم عند تاريخ الختم.

7. عندما تتعلّق المدّخرات بفئة هامّة، يمكن تقييم مبالغها بناء على نموذج إحصائيّ.

8. يستند التقدير الأفضل لمبالغ المدّخرات إلى تقدير موضوعي وفقا لمبدأ الحذر ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار سيّما العناصر التالية:
(أ) النّفقات التي تساهم مباشرة في انتفاء الالتزام،
(ب) جميع المعلومات المتوفّرة عند تاريخ ختم الفترة المحاسبية،
(ت) الأحداث المستقبليّة التّي يمكن أن تؤثّر على مبالغ المدخّرات وذلك عندما تتوفّر مؤشّرات موضوعيّة لوقوع هذه الأحداث،
(ث) كلّ المعلومات الإضافيّة التّي ترد بين تاريخ الختم وتاريخ نشر القوائم الماليّة، وذلك طبقا لمقتضيات معيار حسابات الدّولة الذي يتناول الأحداث اللاّحقة لتاريخ الختم،
(ج) احترام مبدأ عدم المقاصّة: عندما يكون من المنتظر أن تسترجع الدّولة من الغير كامل المبلغ الضّروري لتسديد المدّخر أو جزء منه على غرار التعويضات التي ستتحصّل عليها من شركات التأمين، فإنّه لا يجوز القيام بأيّ مقاصّة بين مبلغ المدّخرات المكوّنة والمبلغ المتوقّع استرجاعه. يجب تسجيل المبلغ المتوقّع استرجاعه لفائدة الدّولة كأصل عندما يكون تحصيله مؤكّدا بدرجة معقولة.

9. عندما يُقدّر أثر الزّمن على قيمة المال هامّا، فإنّه يتعيّن أن يوافق مبلغ المدخّرات القيمة الحالية للنّفقات المرتقبة والتي تمّ تقديرها ضروريّة لانتفاء الالتزام. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون النّسبة المعتمدة لتقدير القيمة الحاليّة للمدّخر نسبة خالية من المخاطر.

التقييم اللاّحق

10. يجب مراجعة المدّخرات بتاريخ كلّ ختم. وإذا وجدت مؤشّرات هامّة تؤثّر على المبلغ المقدّر أوليّا، فإنّه يتعيّن تعديل مبالغ المدخّرات لتعكس أفضل تقدير بهذا التاريخ.

11. يجب استرداد المدّخرات التي أصبحت دون موجب.

12. عندما يتمّ تحيين مدّخر على مدى عدّة سنوات، يتمّ الترفيع في القيمة المحاسبيّة للمدخّر بتاريخ كلّ ختم بهدف بلوغ المبلغ المتوقّع لتسوية الالتزام بتاريخ انتفائه. يتمّ الإقرار بهذا التعديل ضمن رصيد الفترة. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون النسبة المعتمدة لتعديل القيمة الحاليّة للمدّخر نسبة خالية من المخاطر.

استعمال المدّخرات

13. لا يجب استعمال مدّخر إلاّ للنّفقات التي تمّ تكوينه من أجلها أوليّا.

14. لا تُحمّل على المدّخر الأصلي إلاّ النفقات المرتبطة به. إنّ تحميل نفقات على مدّخر مسجّل أوليّا من أجل نفقة أخرى من شأنه أن يخفي أثر حدثين مختلفين.

الخصوم المحتملة

15. يجب أن تكون الخصوم المحتملة موضوع معلومة ضمن الإيضاحات.

16. يجب أن تتمّ مراجعة الخصوم المحتملة بصفة مستمرّة. وإذا ما أصبح خروج موارد محتملا ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصفة أمينة، فإنّه يتمّ تسجيل مدخّر ضمن موازنة الفترة المحاسبية التي حدث خلالها التغيير في الاحتمالات.

الأصول المحتملة

17. يجب أن تكون الأصول المحتملة موضوع معلومة ضمن الإيضاحات.

18. يجب أن تتمّ مراجعة الأصول المحتملة بصفة مستمرّة. وإذا ما أصبح دخول منافع اقتصاديّة أو خدمة مرتقبة شبه مؤكّد ومن الممكن تقدير قيمة الأصل بصفة أمينة، فإنّه يتمّ تسجيل أصل ضمن موازنة الفترة المحاسبية التي حدث خلالها التغيير في الاحتمالات.

المعلومات المطلوبة

19. يجب أن تبرز الإيضاحات المعلومات التالية:

بالنسبة للمدّخرات

(أ) جدول مقاربة بين القيمة المحاسبيّة عند بداية الفترة المحاسبية وعند ختمها يوضّح ما يلي:
- المدّخرات الجديدة المكوّنة خلال الفترة المحاسبيّة،
- المدخرات الإضافية الناتجة عن مراجعة المدخرات المكوّنة سابقا،
- التعديل، خلال الفترة المحاسبية، للمبلغ المحيّن للمدّخر الناتج عن مرور الزّمن وأثر كلّ تغيير للنّسبة المعتمدة للتّعديل،
- استردادات المدّخرات مع ذكر تلك النّاتجة عن مراجعة المدّخرات المكوّنة سابقا أو المدّخرات المستعملة أو المدخرات التي أصبحت دون موجب،

(ب) طبيعة الالتزام والأجل المتوقع لخروج الموارد الناجمة عنه،
(ت) الشكوك المتعلقة بمبلغ أو أجل خروج الموارد،
(ث) أسس التقدير المعتمدة لتقييم مبلغ المدّخرات،
(ج) ووصف للنموذج الإحصائي المستعمل عند الاقتضاء.

بالنسبة للخصوم المحتملة

(أ) طبيعة كلّ خصم محتمل،
(ب) الأثر المالي المحتمل،
(ت) والشكوك التّي تؤثّر على المبلغ أو أجل كلّ خروج لموارد.

بالنسبة للأصول المحتملة

(أ) طبيعة كلّ أصل محتمل،
(ب) الأثر المالي المحتمل،
(ت) والشكوك التّي تؤثّر على المبلغ أو أجل كلّ دخول لموارد.

تاريخ الدّخول حيّز التطبيق

20. يطبّق هذا المعيار على القوائم الماليّة المتعلّقة بالفترات المحاسبيّة المفتوحة ابتداء من غرّة جانفي 2030.